واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)

د.شعيب بغداد جامعة – تلمسان

أ. هاشمي الطيب جامعة– سعيدة

الملخص:

اتخذ الجزائر عدة إصلاحات في القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والاستقلال من التبعية الغذائية، وتحسين مستوى معيشة سكان الريف، ومن بين البرامج التنموية في هذا المجال هو تنفيذ وتطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا، وكل الولايات استفادت منه من خلال الأغلفة المالية التي استغلتها، وولاية سعيدة من بين هذه الولايات التي استفادت من هذا المخطط وذلك من أجل استغلال الفرص وإمكانية تحقيق تنمية فلاحية و ريفية مستدامة باعتبارها منطقة فلاحية ورعوية.

Abstract :

Algeria has taken a number of reforms in the agricultural sector from independence to the present day in order to achieve food security and independence from food dependency, and improve the standards of living of the rural populations. In some developmental programs in this area, we can discuss the National Plan for Agricultural Development, which has started in 2000. The majority of the "Wilayas" have benefited from it through some financial assistance, and in order to be used efficiently, and one of these "Wilayas", we can mention the case of the Wilaya of Saida (in the west of Algeria). Saida tries to benefit from this project in order to boost the agricultural sector and to ameliorate the social conditions of the agricultural households, taking in consideration that such Wilaya is considered as an agricultural and agro-pastoral region.

مقدمـــة:

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية و الحسّاسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشّية في المناطق الريفية، ويوفر المواد الأولية الزراعية(القطن، الجلود، الصوف....)، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية، فكان بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في بناء اقتصاد زراعي للدول النامية. وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، أما الدول النامية فقد سعت إلى تحقيق نفس الهدف، لكن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى.

وباعتبار الجزائر من هذه الدول، فإنها بذلت جهودا وسعت إلى تطوير هذا القطاع من خلال السياسات الفلاحية التي انتهجتها منذ الاستقلال تحت مظلة الاقتصاد الاشتراكي و الاقتصاد السوق، وتمثلت هذه السياسات فيما يلي: التسيير الذاتي، والثورة الزراعية، وإعادة الهيكلة، وقانون المستثمرات الفلاحية، والمخطّطات التنموية الثلاثي والرباعيين 1و2 والخماسيين 1و2)، كلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتقليص من حجم الواردات الغذائية، إلا أنها لم تصل إلى هذا الهدف، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، فكانت نسبة الاعتمادات الاستثمارية الزراعية من إجمالي مبالغ الاستثمارات ضعيفة قدّرت بـ 26% خلال المخطط (67–69) و6% خلال المخطط الخماسي الثاني(85–89)، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، مما زاد من توسيع الفجوة بين

الطلب و العرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، فارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي، وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية، والبحث عن سياسة زراعية وإصلاح جديد يسد ثغرات الإصلاحات السابقة، من خلال إنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيه القروض المالية لخدمة التنمية الفلاحية الشاملة، وهو برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء بالأهداف التالية:

- ✓ تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية (بذور، شتائل ..... الخ).
- ✓ الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (الأراضي، المياه).
- ✓ تنمية مستديمة وترقية المنتجات ذات النسبية المؤكّدة
- ✓ توفير مناصب الشغل و التّخفيض من نسبة البطالة،

وولاية سعيدة من بين الولايات التي استفادت من هذا البرنامج لاعتبارها من بين الولايات القلائل التي تتميز باحتوائها على أربع مناطق من حيث ممارسة النشاط الفلاحي، فهي ولاية فلاحية رعوية جنوبها إستبسي، وكذلك أنها منطقة سهبية وتدخل ضمن ولايات الهضاب العليا. وتعتبر مدخل للجنوب الصحراوي، كما أنها تتوفر على إمكانات طبيعية وبشرية مما أهّلها للاستفادة المالية التي منحتها الدولة مؤخرا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث استفادت بقيمة مالية لإنعاش القطاع الفلاحي قدرت 532 مليار سنتيم.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: هل استفاد سكان ولاية سعيدة من هذا البرنامج؟ وللإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا هذا إلى ما يلي:

1- الخصائص الطبيعية و المناخية و السكانية للولاية

2- الأراضي الفلاحية والطاقة المائية لدى الولاية

3- الإنتاج الفلاحي

4- التنيمة الفلاحية و الريفية وأثرها على سياسة التشغيل في الولاية

1- الخصائص الطبيعية و المناخية و السكانية للولاية:

أ – الخصائص الطبيعية والمناخية:

تقع ولاية سعيدة في الجهة الغربية للجزائر(الهضاب العليا)، على ارتفاع 800 م عن سطح البحر، وتصل بين الشمال التلي والجنوب الصحراوي، تبعد عن مقر العاصمة " الجزائر " ب 500 كلم، تحدّها خمس ولايات سهبية، شمالا ولاية معسكر، جنوبا ولايتي البيض والنعامة، شرقا ولاية تيارت ومن الغرب سيدي بلعباس، وهي ولاية إستراتيجية، تقع في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات الهضاب العليا الغربية (تيسمسيلت، تيارت، النعامة، البيض، سعيدة)، يسودها مناخ قارّي، يتميز بصيف حار وجاف، إذ تصل درجة الحرارة إلى 46° في شهر جويلية، وشتاء بارد وقارص ومثلج في بعض الأحيان، تصل فيه درجة الحرارة إلى –7° في شهر ديسمبر، يبلغ معدل سقوط الأمطار حوالي 436 ملم/سنويا[1].

تتميز الولاية بتربة خصبة صالحة للزراعة، وخاصة الحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات، وتتمركز في شمال الولاية، أما في الجنوب فتوجد الأراضي السهبية ذات الطابع الرعوي، تغطيها نباتات شوكية ونبات الحلفاء، وتكثر في أغلب مناطق الإقليم أشجار الصنوبر الحلبي وأشجار البلوط الأخضر، تتربع على مساحة تقدر 676.540 هكتار، تنقسم الولاية إلى أربع مناطق فلاحية هي : منطقة تشمل أنواع الفلاحات، منطقة زراعة الحبوب وتشمل أحواض الحبوب، وتربية الأغنام، منطقة فلاحية سهبية متوسطة، ومنطقة سهبية.

[1] : مديرية المصالح الفلاحية: التقرير السنوي للقطاع الفلاحي لولاية سعيدة 2010، ص 2.

ب – الخصائص السكانية:

يبلغ عدد سكان الولاية 339.060 نسمة، حسب الإحصائيات الجديدة من مديرية السكن والتجهيزات العمومية سنة 2010[1] ، تتمركز في 06 دوائر و16 بلدية، منها 13 بلدية ريفية أي بنسبة 81 % من عدد 16 بلدية، و3 بلديات هي مدن حضرية . والجدول التالي يبين توزيع السكان إلى ما يلي:

الجدول رقم 01: توزيع سكان الولاية بين الريف و المدينة

البيان	العدد (نسمة)	النسبة
إجمالي السكان	339.060	%100
سكان الريف	99.192	%30
السكان النشيطين	101.449	%31
النشيطين في القطاع الفلاحي	48.722	%51 من السكان الناشطين

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية التقرير السنوي للقطاع الفلاحي لولاية سعيدة، مرجع سابق الذكر، ص04.

نلاحظ أن توزيع السكان غير منتظم، بحيث أن 13 بلدية ريفية لا يسكن فيها إلا نسبة 30% من التعداد الإجمالي لسكان الولاية، أما 3 بلديات ويسكنها نسبة 69 % من عدد السكان الإجمالي، أغلبهم يتمركزون في مدينة سعيدة (بلدية سعيدة)، عكس ما كان عليه الحال قبل سنة 1994، فقد بلغ عدد السكان الولاية آنذاك أكثر من 271 ألف نسمة وكان يشكل سكان الريف نسبة 46.91%. وبالتالي نلاحظ أن نسبة سكان الريف انخفضت بفارق 17% تقريبا مقارنة بالسنة الحالية والمقدرة بـ 30%، وهذا يدل على أن الولاية عرفت هجرة داخلية في الآونة الأخيرة وخاصة من سنة 1996 إلى غاية 2002 نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، إضافة إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتدهور قطاع الزراعة فيها،

[1] : مديرية السكن والتجهيزات العمومية: إحصائيات حول السكان 2010 ، ص 02.

كل هذا أدى إلى الهجرة وترك المزارعين أراضيهم متجهين نحو المدن للبحث عن فرص العمل، لكن بعدما استتب الأمن في المناطق الريفية عاد معظمهم إلى أراضيهم بسبب السياسة التي انتهجتها الحكومة التي اهتمت بالفلاحين وسكان الريف من خلال تطبيقها وتنفيذها للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي ساهم في تحسين مستواهم المعيشي، وتقليص من معدلات البطالة، وهذا ما نلاحظه في الجدول السابق، فقد ارتفع عدد السكان العاملين في القطاع الفلاحي إلى 48722 نسمة سنة 2006 مقارنة ب 47590 عامل لسنة 2004، أي وصلت إلى أكثر من 50% مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى، وهذا يدل على أن هناك اهتمام بالقطاع الفلاحي من طرف سكان الريف بسبب الدعم المالي الذي استفاد منه معظمهم. والشكل التالي يوضح توزيع سكان الولاية.

الشكل رقم 01 : توزيع سكّان الولاية بين الريف و المدينة

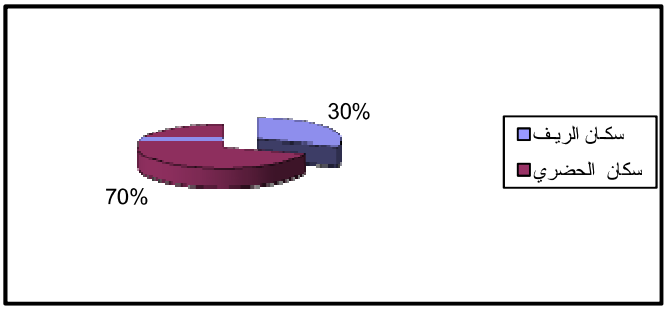

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي للقطاع الفلاحي، مرجع سابق الذكر، سنة 2010

2- الأراضي الفلاحية والطاقة المائية لدى الولاية:

أ- الأراضي الفلاحية:

إن ممارسة النشاط الفلاحي يقوم على توفير الأرض، فهي العنصر الإنتاجي الذي له مكانة خاصة عند الفلاحين، فولاية سعيدة تعد من

الولايات السهبية ذات الطابع الفلاحي الغابي الرعوي على الترتيب، تتربع على مساحة إجمالية قدرها : 676.540 هكتار موزعة كالآتي[1] :

- ✓المساحة الفلاحية الكلية تقدر بـ : 477.471 هكتار أي 70 % من المساحة الإجمالية للولاية .
- ✓المساحة الصالحة للفلاحة تقدر بـ 308.206 هكتار أي 53 % من المساحة الفلاحية الكلية .
- ✓المساحة المسقية تقدر بـ 8.272 هكتار أي 2,6 % من المساحة الصالحة للفلاحة .
- ✓المساحة الغابية تقدر بـ 195.144 هكتار أي 45% من المساحة الفلاحية الكلية و 23% من المساحة الإجمالية للولاية.
- ✓ المساحة السهبية الرعوية تقدر بـ 125.513هكتار أي 19% من المساحة الفلاحية الكلية.

والجدول التالي يبين توزيع أنواع الزراعات التي تشغل مساحة الأراضي:

الجدول رقم02: توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الوحدة: هكتار.

نوع الفلاحة	الحبوب	الكلأ	خضروات	أشجار مثمرة	أراضي بور	المجموع
المساحة	110626	860	4393	8.488	182.633	3070000
نسبة التشغيل	%36,03	%0,02	%1,4	%2,8	%59,5	100%

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية التقرير السنوي الفلاحي لولاية سعيدة، مرجع سابق الذكر، ص10.

الشكل رقم 02: توزيع نوع الفلاحة على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

[1] : مديرية المصالح الفلاحية، التقرير السنوي، نفس المرجع السابق، ص9.

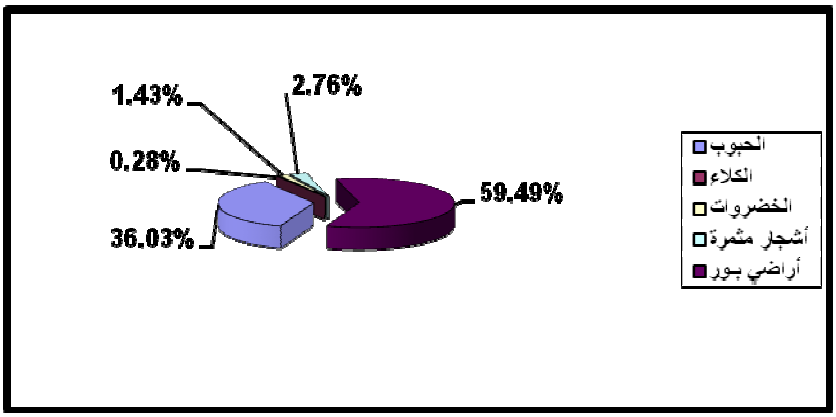

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا التقرير السنوي للقطاع الفلاحي، مرجع سابق الذكر، سنة 2010.

أما فيما يخص المستثمرات الفلاحية والتي قسمت إلى أراض فردية وجماعية وأراض ملك للقطاع الخاص بموجب قانون 87/19، وقد بلغ عددها إلى غاية 30 جوان 2010 ب 13 ألف و 665 مستثمرة، أخذ النصيب الأكبر منها القطاع الخاص ب 11 ألف و388 مستثمرة مساحتها تقدر 41.014 هكتار، أي بنسبة 60% من المساحة الفلاحية الكلية.

وفي إطار إعادة تأهيل وتطوير هذه المستثمرات ودعمها قصد المنافسة على المستوى الاقتصادي، وتطبيق التأطير التقني وعصرنتها، وكذلك تحسين وتطوير الإنتاجية، وتكثيف الإنتاج، فقد تم تمويلها وتدعيمها من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA الذي يقدم حصته المالية بنسبة 20% فقط، أما الباقي فيوزع بين القرض البنكي بنسبة 70% و10% مساهمة فردية، وقد بلغت قيمة الدعم المخصصة لهذا المجال بـ 6.797.311,370 دج موزعة على التركيبة المالية التالية : المساهمة الفردية: 1.185.206,73 ، القرض البنكي: 1.705.282,029 دج وتمويل الصندوق:3.909.004,983 دج [1].

[1] : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، **تقرير حول مهام القرض الفلاحي**، الدعم المالي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، 2010. ص 44.

ب- الطاقة المائيـة:

تتوفر الولاية على مخزون مائي مهم من المياه الجوفية، فحجم المياه المعبّأة يقدر 5,146 مليون م^3. هذه الموارد مستغلة من خلال 116 نقب 1991 لتر/ثا، 410 بئر 600 ل/ثا، و 242 منبع 359 ل/ثا. الحواجز المائية في وضعية متدهورة جدا، وهي غير مستعملة، للعلم فالولاية لا تتوفر على سدود.

وتوجه كمية قدرها 14,633 هكم^3/السنة إلى شبكة المياه الصالحة للشرب، مع العلم أن منية المياه التي نحتاجها في السنة تقدر 16,420 هكم^3/السنة (أي بلغت نسبة التغطية 89% من الطلب)، إضافة إلى ذلك فهناك كمية كبيرة من المياه تضيع كتسرّبات في شبكات المياه الصالحة للشرب، وتوجه نسبة 65,4% من الموارد المائية[1] إلى القطاع الفلاحي.

إن المساحة المسقية أخذت نسبة ضئيلة جدا من المساحة الصالحة للزراعة، بالرغم من أنها زادت مساحتها مقارنة بسنة 2000، فقد كانت المساحة تقدر 2.702 هكتار، ثم أصبحت سنة 2006 في حدود 7.600 هكتار، لتبلغ 7.960 هكتار شهر سبتمبر 2010، أي أنها زادت بنسبة 132%[2] .

رغم أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يولّي اهتماما كبيرا في استعمال التكنولوجيا الحديثة في السقي والاستغلال العقلاني للمياه الجوفية، إلا أن الفلاحة في الولاية تعرف نقصا فادحا في استعمال التكنولوجية بسبب انتشار الأمية بين الفلاحين.

3- الإنتـاج الفلاحـي: ويشمل الإنتاج النباتي والحيواني، فالإنتاج النباتي يشمل محاصيل الحبوب (أهمها القمح) والخضروات والفاكهة والأعلاف، والإنتاج

[1] : مديرية الري والموارد المائية، **التقرير السنوي لقطاع الري لولاية سعيدة** – ديسمبر 2010، ص 12.
[2] : مديرية الري والموارد المائية، **التقرير السنوي لقطاع الري**، مرجع سابق الذكر، ص 12.

الحيواني يشمل تربية الحيوانات الكبيرة (الأغنام والماعز و الأبقار) و الحيوانات الصغيرة (تربية النحل و الأرانب والدجاج، والديك الرومي)، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي بالكمية والمساحة خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2009 .

الجدول رقم 03: الإنتاج الفلاحي للفترة 2009- 2010

المحاصيل	الحبوب	الخضروات	الأشجار المثمرة	الكروم	الزيتون	الكلأ
المساحة/هكتار	127.030	4.271	3.462	357	4.373	1.246
الإنتاج/قنطار	1.079.675	970.000	78.022	7.900	55.500	42.600

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية: التقرير السنوي للقطاع الفلاحي، مرجع سابق الذكر، ص 12.

أ- <u>الإنتاج النباتي:</u>

نلاحظ أن الإنتاج النباتي عرف ارتفاعا نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بفضل الانتعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي من خلال برامج الدعم الفلاحي، فنجد أن المساحة المخصصة للحبوب تحتل مساحة أكبر أي بنسبة 38% من المساحة الكلية المزروعة وذلك باعتبار أن الحبوب -خاصة القمح- الغذاء الأساسي للسكان، فقد ارتفع إنتاجه إلى 1,079 مليون قنطار سنة 2009 مقابل 127 ألف قنطار سنة 2000 أي ارتفع بمعدل 750% ، ثم تأتي بالمرتبة الثانية الخضر (كالبطاطا، الطماطم، البصل، واللفت) التي عرفت ارتفاعا في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة، حيث قدرت الكمية 970 ألف قنطار سنة 2009 مقابل 375 ألف قنطار سنة 2000، أي ارتفعت بمعدل 171%[1] ، هذا يدل على أن هناك عملية تكثيف الإنتاج وتطويره من خلال السقي وعمليات الرش بالتقطير وحفر الآبار

[1] : وثيقة من مصلحة الإحصاء من مديرية المصالح الفلاحية لعام 2010 تبين تطور المساحة الزراعية وتطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000 -2009.

....إلخ وخاصة منتوج البطاطا بحيث وصل سعره في معظم مناطق الولاية إلى 25دج وبالتالي الولاية تعرف اكتفاء ذاتي لهذا المحصول في هذه الفترة، إلا أنه يبقى مشكل في إنتاج الفواكه في هذه الولاية فلا زالت تعاني من عجز في إنتاجه، وهذا نراه من خلال أسعارها المرتفعة طوال السنة تقريبا، بحيث أنها مازالت تستوردها من ولايتي مستغانم و معسكر. والسبب أنها تعتمد بالدرجة الأولى على السقي والولاية تعرف نقصا في المساحة المسقية، وكذلك عدم استعمال المكننة في إنتاج الفواكه، وعدم التحكم في كمية الإنتاج ولا كيفية تصريفه وتسويقه، ونقص وسائل التخزين والتبريد الخاصة بالفواكه، إضافة إلى ذلك فزراعتها تتطلب من العلم والمهارة والفن أكثر مما تتطلبه المزروعات الأخرى فالفواكه تحتاج إلى مدة أطول لكي تؤتي أكلها أكثر مما تحتاجه الخضروات والحبوب التي تتميز بمردودها السريع، وهذا ما لا طاقة للفلاح عليه، فإنه لا يستطيع الانتظار طويلا ويريد عائدا سريعا لينفق على نفسه وأسرته. أما المحاصيل الأخرى كالزيتون و الكلأ فهي تعرف تحسنا نوعا ما، وهذا بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال حماية النباتات من الآفات الفلاحية التي تصيبها كالجراد المغاربي وبق الحبوب والعصافير الضارة وجرذان الحقول، فقد وضعت المصالح الفلاحية بالتعاون مع محافظة الغابات جهازا إداريا لمكافحة هذه الآفات[1].

ب- الإنتاج الحيواني:

أما الإنتاج الحيواني باعتباره مصدر غذاء أساسي للإنسان، كما أنه مصدر بالغ الأهمية لغذائه، فالولاية كما ذكرنا في السابق تتوفر على ثروة حيوانية تشمل مختلف الأصناف باستثناء الإبل وتتصدرها الأغنام، وفي إطار

[1] : مديرية المصالح الفلاحية: **التقرير السنوي الفلاحي لولاية سعيدة**، مرجع سابق الذكر، ص 12 .

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي برنامج دعم وتطوير إنتاج الثروة الحيوانية، فقد شهدت الولاية تطورا إنتاجيا في تربية الحيوانات الكبيرة (الأغنام والماعز و الأبقار) و الحيوانات الصغيرة (تربية النحل و الأرانب والدجاج، والديك الرومي)، فهناك تحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الأول ونقص في الإنتاج الثاني،والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني بصنفيه خلال الفترة 2000– 2009.

الجدول رقم 04: تطور الإنتاج الحيواني في الفترة 2000–2009/الوحدة:رأس، قنطار، لتر

الحيوان	2000	2009
الأغنام	403.000	621.500
الماعز	25.400	42.000
الأبقار	13.340	11.770
دواجن	140.000	822.392
تربية النحل	656	2.960
حليب	8.600.000	23.010.000
البيض	13.000000	7.268.500
لحوم حمراء	46.834	63.607
لحوم بيضاء	3.964	11.675

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية التقرير السنوي للقطاع الفلاحي، مرجع سابق الذكر، ص 13.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا في تربية الأغنام خلال الفترة 2000– 2009م والسبب يرجع إلى طبيعة الولاية لتميزها بالطابع الرعوي، وأن هذا النشاط هو متوارث، إضافة إلى ذلك العناية الصحية التي أولت بها الدولة، فقد قامت بعدة حملات وطنية للتلقيح، فحسب مصادر المفتشية الولائية للبيطرة لولاية سعيدة تم تلقيح 505.750 رأس من مجموع

الأغنام المزمع تلقيحها 590.000 رأس أي بنسبة 78%[1]، وبلغ عدد الموّالين المستفيدين من عمليات التلقيح 4.047 مربي، وكانت عدد العينات المصابة بمرض الحمّى المالطية هي 112 ماعز و51 غنم وهو عدد قليل بالنسبة للمجموع. وبالتالي كانت النتيجة ارتفاع في عدد الأغنام و الماعز، أما الأبقار فكان ارتفاعا طفيفا ويرجع ذلك إلى الأمراض التي أصابتها مما أدى إلى قتلها كمرض السل القاتل(Tuberculose) والحمى المالط، وقد تم تلقيح 8.457 رأس من 12.900 رأس، أما التي أصيبت بمرض السل فقد قضى منها نحو 50 بقرة حلوب خلال 2006، وهذا يؤثر سلبا على التكاثر وبالتالي قلة إنتاج الحليب. أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2005م إلى 175% أي (الاحتياج=34.937 قنطار والإنتاج = 61.250 قنطار) وفي سنة 2009م (الاحتياج =35.479قنطار والإنتاج =63.607 قنطار)، أي نسبة إشباع السكان 180%[2]، وهذا يدل على أن هناك توعية لدى مربّي الحيوانات الكبيرة، عكس الحيوانات الصغيرة كالدجاج الموجه للتبييض وللاستهلاك، فمن الجدول نلاحظ أنه رغم الارتفاع الذي طرأ على الدجاج فهو ارتفاع طفيف، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانات التي تتطلبها تربية الدجاج كالتكييف والإنارة وكل ما تحتاجه، وبالتالي لم يكن لدينا على مستوى الولاية اكتفاء ذاتي لا في اللحوم البيضاء ولا في البيض، ففي سنتي 2008م و2009م وصلت نسبة الإشباع 27% و20% على الترتيب هذا بالنسبة للحوم البيضاء، أما البيض فنسبة الإشباع كانت ثابتة ب28% في 2008م و2009م . وكذلك الحليب فلازالت الولاية تعاني عجزا منه حيث بلغت نسبة الإشباع خلال السنتين 2008 و 2009 ب 46%، أي 12

[1]: المفتشية الولائية للبيطرة، تقرير السداسي الثاني لسنة 2010 حول الأمراض المعدية التي أصابت الأنعام في ولاية سعيدة ، ص 15.

[2] : وثيقة من مصلحة الإحصاء من مديرية المصالح الفلاحية لعام 2010 تبين تطور المساحة الزراعية وتطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000 -2009.

مجمعا للحليب كل مجمع له 500 لتر في اليوم بمعنى القدرة الإنتاجية للحليب يوميا تقدر 6.000 لتر حليب وهذا لا يكفي احتياجات الناس، وهذا بسبب عدم رعاية الأبقار وذلك من خلال التغذية السيّئة ، وكذلك المساحة المسقية ضئيلة بحيث أن الأبقار تعتمد بالدرجة الأولى على المياه و الأحواض المائية، إضافة إلى نقص الرعاية الصحية و التي أدت إلى القضاء على خمسة أبقار حلوب، وهذا عكس ولاية سيدي بلعباس التي عرفت تطور في إنتاجه خلال السنتين الأخيرتين وسميت بالولاية الحلوب وعلى هذا فالولاية أعطت علاوة تقدر ب7 دج للتر بالنسبة للمنتجين و2 دج للتر الواحد بالنسبة لمجمّعي الحليب كتحفيز من أجل الزيادة في إنتاجه، ولكنها غير معتبرة مما أدى إلى استيراد نموذج من التجربة الهولندية من خلال اتفاقية مع وفد هولندي في وضع نموذج يطوّر إنتاج البقرة الحلوب وهو في طور الإنجاز، أما تربية النحل فهناك نقص في إنتاج العسل 320 قنطار سنة 2009م. ويرجع هذا النقص كله إلى قلة المعرفة لدى المربين سواء بتربية النحل أو تربية الدجاج، عكس ما نجده في ولاية معسكر التي لها اكتفاء في إنتاج اللحوم البيضاء و البيض زيادة عن مشكل التوعية والإرشاد الفلاحي في هذا النوع، فهناك سبب آخر وهو أن هذه المشاريع الصغيرة التي منحتها الدولة للمستفيدين من الدعم ليس كمشروع أساسي وإنما هو مشروع إضافي للمشاريع الأخرى التي يستفاد منها لكي لا يؤثر على دخل المستفيد، بطبيعة أن المشاريع الأساسية ذو مردودية و تأخذ وقتا طويلا أكثر من خمس سنوات، وبالتالي يمنح له هذا المشروع الإضافي ليساعده في دخله، مما يجعله لا يعطي أهمية له كما يعطيها للمشروع الرئيسي مثلا : مشروع غرس الأشجار المثمرة الذي يتطلب وقتا طويلا 4 أو 5 سنوات لكي يتحصل على المردود يضاف إليه تربية النحل أو الدجاج. وبسبب هذا فقد راجعت الدولة مؤخّرا سياسة توزيع المشاريع الصغيرة فقد منحتها للشباب المؤهل الذي يستطيع أن

يتفرّغ لها بدلا من أن تمنح لأصحاب المشاريع الكبرى كإضافة لمشاريعهم. وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج النباتي والحيواني 11.720.517.500 دج خلال الفترة 2000–2009، وقد حقق الإنتاج الفلاحي في هذه الفترة معدل نمو إيجابي يقدر بـ + 48%، والجدول التالي يبين قيمة الإنتاج الخام للنباتي والحيواني في الفترة 2000–2009[1].

الجدول رقم 05: قيمة الإنتاج الخام للنباتي و الحيواني (2000–2009)الوحدة : دج

السنوات	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	المجموع
2000	1.667.594	1.006.318	2.673.912
2009	8.119.265	3.601.252	.11.720.517,5
نسبة النمو (%)	386	258	338

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية التقرير التقرير السنوي للقطاع الفلاحي، مرجع سابق الذكر، ص17.

4- التنيمة الفلاحية و الريفية وأثرها على سياسة التشغيل في الولاية :

أ- التنيمة الفلاحية و الريفية:

مما لاشكّ فيه أن استتاب الأمن وعودة الاستقرار في ربوع الوطن شجّع الكثير من أهل الريف إلى العودة مجدّدا إلى مناطقهم، وفي هذا الإطار سطّرت الدولة برنامج التنمية الريفية الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 221 المؤرّخ في 2002/07/13م الذي يهدف إلى:

- ✓ استقرار سكان الريف وتحسين معيشتهم، والتشجيع لعودتهم إلى الريف من خلال سياسة تجديد السكن الريفي.
- ✓ تحسين الأمن الغذائي .
- ✓ الاستغلال الأمثل للمياه السطحية ، وتحسين المراعي .
- ✓ التشجير ومكافحة التصحّر.

[1] : مديرية المصالح الفلاحية: التقرير السنوي الفلاحي لولاية سعيدة، مرجع سابق الذكر، ص 14.

✓ ترقية المهن و الحرف الريفية.

ومن خلال هذا البرنامج استفادت ولاية سعيدة في الفترة 2000–2006 من 64 مشروع بغلاف مالي يقدر بـ 696.107.461,30 دج[1]، وقد مسّ هذا البرنامج 4.210 عائلة ريفية موزعة على 21.646 نسمة أي ما يعادل نسبة 23% من تعداد سكان الريف (94.536 نسمة) ثم ارتفع في سنة 2010 إلى 100 مشروع بغلاف مالي يقدّر بـ1.015.127.400دج ، موجهة إلى 8.000 عائلة ريفية موزعة على 32.000 نسمة أي ما يعادل نسبة 32 % من تعداد سكان الريف (99.192 نسمة)، وهذا ما يدل على أن البرنامج قد حقق بعض الأهداف منها برنامج تجديد السكن الريفي، فقد أنفقت الدولة أموالا طائلة من أجل بناء سكنات ريفية جديدة أو إعادة ترميم سكنات ريفية قديمة. وحسب مصادر مديرية السكن و التجهيزات العمومية للولاية فقد بلغ عدد الأسر التي استفادت من السكنات الريفية في سنة 2010 والتي تملك عقد ملكية الأراضي المخصصة للبناء إلى 8.000 أسرة أي 8.000 سكن ريفي ما بين الجديد و المرمّم بعدما كان 1.850 سكن ريفي سنة 2002[2]، وهو ما يدل على أن هناك عودة سكان الريف الذين كانوا يسكنون المدينة وما يجاورها إلى أراضيهم، وتوقّع زيادة وارتفاع يصل إلى 4.000 أسرة تستفيد من 4.000 سكن ريفي في آفاق 2010– 2014[3]، والعمليات المسجلة والتي أنجزت ضمن برنامج التنمية الريفية هي كالتالي :

جدول رقم 07 : حوصلة برنامج التنمية الريفية إلى غاية سبتمبر 2010

العمليات	الإنجازات	العمليات	الإنجازات
فتح الطرقات	110 كلم	الكروم	975 هـ
تهيئة الطرقات	62 كلم	السقي بالتقطير	140 هـ

[1] : محافظة الغابات، التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية لولاية سعيدة، ديسمبر2010، ص08. .

[2]: مديرية السكن والتجهيزات العمومية: إحصائيات حول السكان 2010، وفيها عدد السكنات الريفية في الفترة 2001- 2010.

[3] : مديرية السكن والتجهيزات العمومية: **إحصائيات حول السكان 2010**، مرجع سابق الذكر، ص

حماية الأراضي من الانجراف	2.431 م^3	أحواض	17 حوض
المساحة الرعوية	26.350 هـ	أشجار مثمرة	130 هـ
المساحة المحمية	81.900 هـ	تحسين العقار	308 هـ
حواجز مائية	05 وحدات	كاسرات الرياح	22 كلم
آبار	04 وحدات	السكن الريفي	112 سكن
تربية النحل	475 خلية	الحفاظ على المياه و التربة	33.000 م^3

المصدر : محافظة الغابات، التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية لولاية سعيدة، ديسمبر2010، ص 10.

ب-سياسة التوظيف في الولاية:

بلغ عدد المؤسسات التي تنشط في القطاع الفلاحي 32 مؤسسة، تتشكل من 02 مؤسسة متوسطة و 08 مؤسسة صغيرة و 22 مؤسسة صغيرة جدا، تضم حوالي 616 منصب عمل، حسب تقرير من مديرية المؤسسات المتوسطة والصغيرة لسنة 2010[1]، وكل هذه الفئة تمارس الفلاحة فقط أم باقي المهن و الحرف كالنسيج و الصناعة التقليدية فهي نادرة جدا في الولاية، ومازال هناك تكثيف من سياسة التوظيف للشباب العاطل وخاصة في القرى والأرياف.

الخاتمـة:

ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن الدولة أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي لولاية سعيدة، حيث رصدت له الدولة أموال معتبرة بلغت قيمتها: 5,32 مليار دج خصصت لمشاريع الدعم الفلاحي، الامتياز الفلاحي، و التنمية الريفية التي كان لها انعكاس إيجابي على القطاع الفلاحي و تنمية الولاية بشكل عام، بحيث أنه خلال الفترة 1999-2000م لوحظ تحسن في المناطق الريفية سواء على الفرد أو على المنطقة، إضافة إلى

[1] : مديرية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة: وثائق **تبين إحصائيات عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كل المجالات**، 2010.

تقلص نسبة البطالة. يمكن القول أن هناك إنجازات هامة وجبّارة تستدعي ضرورة مواصلة الجهود ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يحدد معالم السياسة الفلاحية عبر كل بلديات الولاية.

ومساهمة منا في توضيح هذه الرؤية نطرح أمامكم هذه النتائج التي استخلصناها وهي كالتالي:

✓أن الولاية تعتبر من الولايات القلائل التي بها أربع مناطق من حيث ممارسة النشاط الفلاحي .

✓اندرجت معظم الأهداف في عدة مجالات وهي : المجال الفلاحي، الغابي، السهبي، و الرعوي.

✓وصول اكتفاء ذاتي في إنتاج الحبوب وإنتاج اللحوم الحمراء، وكذلك الصوف. فمساهمة الحبوب في الإنتاج الوطني تتراوح ما بين 3-5%، وتختلف من سنة لأخرى تبعا للعوامل التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي.

✓زراعة الحبوب وهي زراعة أساسية تعتمد كليا على الأمطار وتمارس بصفة واسعة في أغلب جهات الولاية، أما تربية المواشي ففي المناطق السهبية، والفواكه في الشمال.

✓غطاء نباتي جيد إلا في المنطقة الجنوبية فهناك حالة متدهورة تستدعي الإسراع في حمايتها.

✓عدم الاكتفاء من اللحوم البيضاء، فتربية الدجاج هنا في الولاية لا تتوفر بكثرة، لأن كلفة إنشاء حظيرة الدجاج تتطلب مبلغ لا يقل عن 300 مليون سنتيم.

✓لا يوجد سدود في الولاية.

✓لا يزال مشكل العقار موجود إلى يومنا هذا.

✓لا يوجد اهتمام للحرف و الصناعات التقليدية فهي قليلة في الولاية.

✓لم يكن هناك تشجيع للمرأة الريفية للقيام بالمهن التقليدية.

✓ لا يوجد دورات تكوينية للفلاح من خلال سياسة الإرشاد الفلاحي.

✓ كذلك نجد عدم الرقابة الميدانية من طرف المسؤولين مما نجم عنه تهاون وتسرّب الأموال الدعم إلى مشاريع ليست لها علاقة بالقطاع الفلاحي.

إذن إن تحقيق التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يبقى متعلق بتدخل السلطات في مجال الرقابة الميدانية للمشاريع لتتجنّب المشاكل التي واجهتها في الفترة الأولى من المخطط وخاصة الرقابة على الأموال التي توجه للمشاريع الفلاحية، إضافة إلى المزيد من تكثيف الجهود ودعم النشاطات الفلاحية من خلال تحقيق الأهداف المسطرة إلى غاية 2014.

المراجع:

1- مديرية المصالح الفلاحية: التقرير السنوي لقطاع الفلاحة لولاية سعيدة 2010.

2- مديرية السكن والتجهيزات العمومية، إحصائيات حول السكان 2010.

3- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA)، تقرير حول مهام القرض الفلاحي، الدعم المالي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA، 2010.

4- مديرية الري والموارد المائية، التقرير السنوي لقطاع الري لولاية سعيدة – ديسمبر 2010.

5- المفتشية الولائية للبيطرة، تقرير السداسي الثاني لسنة 2010 حول الأمراض المعدية التي أصابت الأنعام في ولاية سعيدة ، ديسمبر2010.

6- مديرية التشغيل و مديرية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إحصائيات تقارير سداسية ديسمبر 2010.

7- محافظة الغابات – تقرير لبرنامج التنمية الريفية لولاية سعيدة، ديسمبر2010.